

صناعة الأردن تستغيث لإنقاذها من الركود

تواجه الحكومة الأردنية ضغوطا كبيرة من الأوساط الصناعية التي تطالب بالحصول على حوافز ضريبية لإنقاذ القطاع من الركود جراء ارتفاع تكاليف الإنتاج وضعف القدرة التنافسية، الأمر الذي فاقم خسائر الشركات في السنوات الأخيرة.

عمان - قالت جمعية المصدرين الأردنيين إن الأزمات الخانقة التي يواجهها القطاع الصناعي تفاقمت بدرجة خطيرة، منذ انتهاء إعفاء أرباح الصادرات من ضريبة الدخل في نهاية العام الماضي. وطالب المسؤولون في الجمعية، الحكومة باعتماد برنامج بديل يركز على تقديم حوافز ضريبية لإنقاذ الصناعة المحلية من الركود، في وقت تتصاعد فيه ضغوط الأوساط الصناعية الأردنية، وتبدو عمان مضطرة للبحث عن نوافذ جديدة، وفق معايير مستدامة لدعم القطاع في ظل الظروف الصعبة، التي يواجهها جراء ارتفاع كلف الإنتاج وضعف القدرة على المنافسة. ونسبت وكالة الأنباء الأردنية الرسمية إلى رئيس الجمعية عمر أبووشاح قوله إن "ترك الصناعة دون وجود نظام حوافز ضريبية يحتمل القطاع أعباء مالية إضافية، من شأنه أن يضعف تنافسية المنتج الوطني محليا وخارجيا".

ويستورد الأردن الذي يعاني من شح في المياه والموارد الطبيعية حوالي 95 بالمئة من احتياجاته من الطاقة من دول الجوار وفي مقدمتها مصر والعراق. ومع كل الظروف التي تعيشها الدولة، لدى السلطات قناعة بأن التعويل أكثر على المنتجات المحلية سيدعم قطاع الاستثمار من أجل تعزيز الصادرات، وبالتالي ضح إیرادات إضافية في خزينة الدولة.

ووجهت الحكومة نظارها في مايو الماضي للتصديق على فاتورة الواردات بإلغاء المزايا التفضيلية المنفوحة لها لتشجيع الصناعات المحلية، وتخفيف أزمات البطالة في إطار فورة إصلاحات متسارعة لتحريك عجلة الاقتصاد المتعثر.

وكانت الحكومة قد كثفت جهودها العام الماضي لدعم الصناعة من خلال إطلاق كيان لإنعاش الصادرات في محاولة لتكبيك العقبات المزمنة أمام الصادرات، التي تراجعت كثيرا في السنوات الأخيرة بسبب الاضطرابات الأمنية في المنطقة. وسبقت تلك الخطوة إطلاق برنامج دعم الشركات الصناعية من أجل التصدير لتقديم الدعم الفني والمالي للشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم.

ويستورد الأردن الذي يعاني من شح في المياه والموارد الطبيعية حوالي 95 بالمئة من احتياجاته من الطاقة من دول الجوار وفي مقدمتها مصر والعراق. ومع كل الظروف التي تعيشها الدولة، لدى السلطات قناعة بأن التعويل أكثر على المنتجات المحلية سيدعم قطاع الاستثمار من أجل تعزيز الصادرات، وبالتالي ضح إیرادات إضافية في خزينة الدولة.

ووجهت الحكومة نظارها في مايو الماضي للتصديق على فاتورة الواردات بإلغاء المزايا التفضيلية المنفوحة لها لتشجيع الصناعات المحلية، وتخفيف أزمات البطالة في إطار فورة إصلاحات متسارعة لتحريك عجلة الاقتصاد المتعثر.

وكانت الحكومة قد كثفت جهودها العام الماضي لدعم الصناعة من خلال إطلاق كيان لإنعاش الصادرات في محاولة لتكبيك العقبات المزمنة أمام الصادرات، التي تراجعت كثيرا في السنوات الأخيرة بسبب الاضطرابات الأمنية في المنطقة. وسبقت تلك الخطوة إطلاق برنامج دعم الشركات الصناعية من أجل التصدير لتقديم الدعم الفني والمالي للشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم.



حسابات في حاجة إلى مراجعة عميقة

بيروت تكافح لتقليل مخاوف إفلاسها

ستاندرد أند بورز تؤجل مراجعة تصنيف لبنان 6 أشهر

الموازنة واستقرار نسبة الدين الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي. ونسبت وزير الإعلام جمال الجراح إلى رئيس الوزراء سعد الحريري أمس قوله إن لبنان غير معني بما سيصدر من تصنيف أئتماني وأن "الحكومة تتخذ الإجراءات الضرورية للمحافظة على الاستقرار الاقتصادي والمالي، ولن يكون هناك أي تأثير لتلك التصنيفات".

وتراجعت السندات الحكومية اللبنانية المقومة بالدولار إلى مستويات منخفضة جديدة في وقت سابق من الأسبوع الجاري، بسبب المخاوف من خطر خفض التصنيف الائتماني للبنان. ويؤدي خفض التصنيف عادة إلى تراجع ثقة الأسواق وينعكس ذلك في ارتفاع تكلفة الاقتراض وزيادة أعباء خدمة الدين، حيث يربح لبنان تحت ثالث أعلى ديون سيادية مقارنة بحجم الناتج المحلي الإجمالي. وفي مارس الماضي دفعت المخاوف المتنامية بشأن المالية العامة وكالة ستاندرد أند بورز إلى إعطاء لبنان نظرة مستقبلية سلبية وإبقاء تصنيفه عند "بي سالب"، وهو بالفعل تصنيف عند درجة غير جديرة بالاستثمار.

الائتماني للبلاد لمدة 6 أشهر لإعطاء بيروت مهلة لإظهار الجدية في معالجة أزماتها العميقة. لكن بيروت لا تزال تنتظر بقلق إعلان تصنيفها من قبل وكالة فيتش. وكانت وكالة موديز وقد خفضت في يناير الماضي "التصنيف السيادي للبنان إلى سي.أي.1" الذي يعني درجة مخاطرة عالية، وعدلت نظرتها المستقبلية من مستقرة إلى سلبية.

ويعاني لبنان من ارتفاع مفرط في الدين العام، الذي يعادل 150 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى تدني النمو الاقتصادي منذ سنوات. وتواجه الحكومة اللبنانية صعوبات في محاولة وضع المالية العامة على مسار مستدام من خلال تنفيذ إصلاحات اقتصادية طال تأجيلها، وخفض العجز المالي وإصلاح قطاع الكهرباء. وفي مطلع الشهر الجاري، قال حاكم المصرف المركزي اللبناني رياض سلامة، إن الحديث عن أن لبنان بلد مهيد بالإفلاس، غير مبرر علميا وبالآرقام، لكنه لم يقدم أي تفاصيل. وفي نهاية يونيو الماضي، قالت وكالة فيتش إن لبنان بحاجة إلى إصلاحات مالية وهيكلية إضافية، لخفض عجز

كثفت الحكومة اللبنانية جهودها للتقليل من مخاوف أزماتها الاقتصادية التي تثير التكهات بأنها على حافة الإفلاس، بعد أن تمكنت من التقاط بعض الأنفاس من إعلان وكالة ستاندرد أند بورز عن تأجيل مراجعة التصنيف الائتماني للبلاد لمدة 6 أشهر لإعطاء بيروت مهلة لإظهار الجدية في معالجة أزماتها العميقة.

بيروت - لم تتمكن لهجة مسؤولي الحكومة اللبنانية أمس من التقليل من حجم المخاوف الاقتصادية، لأنها لم تقدم أي جديد بشأن سبل الخروج من الأزمات العميقة. واكتفت بنفي أن يكون لبنان على حافة الإفلاس.

وأكد وزير المال اللبناني علي حسن خليل في عبارات يمكن أن تزيد القلق أن لبنان "ليس بلدا مفلسا" وأنه قادر على تجاوز الصعاب والخروج من الأزمات مهما كانت عناوين التصنيف الائتماني والمواقف الخارجية".

وأقر علي هامش منتدى الموازنة والمالية العامة الذي عقد في سراي صيدا الحكومي بأن "لبنان يواجه استحقاقات إعلان مؤسسات التصنيف الائتماني، لكن تؤكد أن باستطاعتنا أن نخرج من الأزمة"، دون مزيد من التوضيح.

وكان بنك غولدمان ساكس قد فاقم المخاوف بترجيح خفض وكالة ستاندرد أند بورز لتصنيف لبنان إلى درجة "سي. سي. سي" بسبب "التدهور المطرد في وضع سيولة العملة الأجنبية. لكن بيروت التقت بعض الأنفاس مساء الخميس بعد إعلان وكالة ستاندرد أند بورز عن تأجيل مراجعة التصنيف

وكانت الحكومة قد كثفت جهودها العام الماضي لدعم الصناعة من خلال إطلاق كيان لإنعاش الصادرات في محاولة لتكبيك العقبات المزمنة أمام الصادرات، التي تراجعت كثيرا في السنوات الأخيرة بسبب الاضطرابات الأمنية في المنطقة. وسبقت تلك الخطوة إطلاق برنامج دعم الشركات الصناعية من أجل التصدير لتقديم الدعم الفني والمالي للشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم.

وكانت الحكومة قد كثفت جهودها العام الماضي لدعم الصناعة من خلال إطلاق كيان لإنعاش الصادرات في محاولة لتكبيك العقبات المزمنة أمام الصادرات، التي تراجعت كثيرا في السنوات الأخيرة بسبب الاضطرابات الأمنية في المنطقة. وسبقت تلك الخطوة إطلاق برنامج دعم الشركات الصناعية من أجل التصدير لتقديم الدعم الفني والمالي للشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم.



سعد الحريري
لبنان غير معني
بالتصنيفات والمخاوف
تتخذ ما تراه ضروريا

تحسن الاقتصاد يسمح للقاهرة بخفض كبير في أسعار الفائدة

مصر تدخل مرحلة تحفيز الاستثمارات بخفض تكلفة الاقتراض

لكنه استطرده بالقول إن "الأسعار الحالية للفائدة ليست الأفضل وكلما تراجعت كلما بعث برسائل إيجابية". وقال محمود منتصر نائب رئيس بنك الاستثمار القومي إن الخطوة "سيعقبها نشاط في الاقتراض من المستثمرين، ويشجعهم على تنفيذ مشاريعهم التي تاجلت بسبب ارتفاع تكلفة التمويل". وتسعى القاهرة إلى حث المستثمرين على ضخ استثماراتهم الجديدة في ظل إجراءات تقشفية اتخذتها خلال السنوات الماضية.

وتوقع تامر بدرالدين رئيس مجلس إدارة البورس ليلاستيك ارتفاع الاستثمارات والسيولة والقوة الشرائية واتجاه رؤوس الأموال، للبحث عن فرص استثمارية بديلة للأدخار بالبنوك. ويرى أشرف الجزائري رئيس غرفة الصناعات الغذائية باتحاد الصناعات المصرية أن بداية نزول أسعار الفائدة خير ممان للقطاع الصناعي سيؤدي لإعادة نظر الشركات في تقييم استثماراتها.

وقال المدير التنفيذي لشركة يونيليفر مصر لروبيرتز إن "أسعار الفائدة لا تزال مرتفعة لكن خفض يعطي مؤشرا جيدا للمستثمرين المحليين والأجانب.. نأمل في استمرار الخفض حتى تعود مستوياتنا ما قبل 2011".

جاء استجابة لمطالب المستثمرين بخفض الفائدة للمساهمة في دفع استثماراتهم والتوسع في التمويل. لكن آخرين يرون أن أسعار الفائدة لا تزال مرتفعة، حيث قال حسن مبروك نائب رئيس شركة يونيفرسال لصناعة الأجهزة الكهربائية إن "القرار إيجابي إلى حد ما، لكن أسعار الفائدة لا زالت مرتفعة لذلك نعتقد أنها ستكون مشجعة للاستثمار حين تدور بين 10 و12 بالمئة". وباستثناء قطاع الطاقة، وجدت مصر صعوبة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة منذ 2011، ليشهد الربع الأول من هذا العام أدنى مستوى للاستثمار الأجنبي المباشر غير النفطي في خمس سنوات على الأقل.

كما خفض أيضا المزيد من المستثمرين المحليين استثماراتهم بالسوق خلال الفترة الماضية، لارتفاع التكلفة وضعف الشهية الشرائية بالسوق. وما زال المصريون يكابدون لتلبية احتياجاتهم رغم البيانات الاقتصادية التي تبدو أكثر إشراقا. ووصف هاني بربزي رئيس المجلس التصديري للصناعات الغذائية ورئيس مجلس إدارة شركة إيديتا الغذائية، واحدة من أكبر الشركات الغذائية في مصر، قرار المركزي بأنه إيجابي للغاية للاقتصاد المصري والاستثمار.

لليلة واحدة بمقدار 700 نقطة أساس لمكافحة قفزة في التضخم، وهو ما أوجد شهية غير مسبوقة لأدوات الدين المحلية، لكنه أبطأ الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمارات المحلية التي تحتاجها البلاد بشدة. وتحرك المركزي جاء بعد أن تباطأ معدل التضخم إلى 8.7 بالمئة في يوليو من 9.4 بالمئة في يونيو. وقال يحيى أبو الفتوح نائب رئيس البنك الأهلي المصري لروبيرتز إن "القرار

صناعة السجائر في البلاد إن "خفض الفائدة سيؤثر إيجابا على الاقتصاد بوجه عام من خلال تحفيز الاستثمار". وأشار إلى أن القرار سيحفز الشركات على الاقتراض والتوسع في الفرص الاستثمارية طالما كان العائد أعلى من معدل الاقتراض، كما سيسجع الأفراد على عدم تخزين الأموال في البنوك وإطلاقها في المشاريع الاقتصادية. ومنذ تحرير سعر صرف الجنيه في نوفمبر 2016، رفع المركزي أسعار الفائدة

دخلت مصر في مرحلة جديدة لتحفيز الاستثمارات من خلال خفض كبير في تكلفة الاقتراض بعد تزايد المؤشرات على تعافي الاقتصاد وتحسن ثقة المستثمرين والمؤسسات الدولية، مما سمح للقاهرة بخفض كبير في أسعار الفائدة.

والعوائق المعبة في مصر، قوله إن "خفض الفائدة سيكون له تأثير إيجابي بعد حالة الركود التي شهدتها في الفترة الماضية وفي حالة وصول الفائدة إلى 10 إلى 12 بالمئة سيحفز ذلك الشركات على ضخ استثماراتهم كبيرة". وقالت لجنة السياسة النقدية التابعة للبنك المركزي إنها قررت خفض سعر الإيداع لأجل ليلة واحدة إلى 14.25 بالمئة من 15.75 بالمئة، وسعر الاقتراض لليلة واحدة إلى 15.25 بالمئة من 16.75 بالمئة. وكان سبعة من 13 خبيرا اقتصاديا استطلعت رويترز أراهم قالوا إن المركزي سيخفض أسعار فائدة ليلة واحدة بمقدار 100 نقطة أساس. وثلاثة خفضا بمقدار 150 نقطة أساس. وقال هاني أمان العضو المنتدب لشركة الشرقية للدخان المصرية التي تحترق



زخم جديد لوتيرة الأعمال

القاهرة - ربح عدد من رجال الأعمال المصريين بخفض البنك المركزي أسعار الفائدة الرئيسية في خطوة وصفوها بالإيجابية لتحفيز الاستثمارات. وجاء خفض أسعار الفائدة مساء الخميس الماضي بواقع 1.5 بالمئة للمرة الأولى منذ فبراير الماضي، مدعوما بانخفاض معدلات التضخم عن المتوقع في الأونة الأخيرة.

صفاوان ثابت
خفض الفائدة له تأثير إيجابي وقد يتبعه خفض آخر خلال الأسابيع

ورغم هذه التحرك تؤكد أوساط الأعمال على حاجة البيئة الاستثمارية بالبلاد إلى المزيد من الخفض في أسعار الفائدة خلال الفترة المقبلة. ونسبت وكالة رويترز لصفاوان ثابت رئيس مجلس إدارة شركة جهينة للصناعات الغذائية، أكبر منتج للألبان